جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

الملكية كحق من الحقوق العينية ما بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية

" دراسة مقارنة "

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية "الدكتوراه" في الحقوق

مقدمة من الباحث
ماجد عبد ربه حامد خلف الله

تحت إشراف

أ.د/ محمود السقا

أ.د/ محمد يوسف حفني سالم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمود السقا — مشرفاً ورئيسا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ نزيه محمد صادق المهدي — عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني الأسبق – بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمود عوض سلامة — عضواً
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية السابق – بكلية الحقوق – جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني سالم — مشرفاً وعضواً
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية – بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

٢٠١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتاحية

إن خير ما استفتح به رسالتي هو:

قوله تعالى

(وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

البقرة/ ٢٨٢

وقوله تعالى

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)

الأحزاب/ ٧٠ ، ٧١

وقوله تعالى

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ)

الطلاق/ ٢، ٣

وقوله تعالى

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا)

الطلاق/ ٤

وقوله تعالى

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا)

الطلاق/ ٥

وقوله تعالى

(وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)

الأعراف/ ٢٦

فتقوى الله، مفتاح كل شيء فيها السعادة في الدنيا، والفلاح في الآخرة. فمن ابتعد عنها، كان شقيا، خالداً في النار، ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك. ومن تبعها، كان سعيداً، خالداً في الجنة، ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك.

(شكر وتقدير)

أود في البداية، أن أسجد لله رب العالمين، شاكراً، ومقراً بفضله، ونعمته علي، وتوفيقه لي لاتمام هذا البحث، وعلى ما منحني من صبر ومثابرة في طلب العلم، واسال الله بجاهه. أن يوفقني في القول والعمل، ويجنبني مواطن الزيغ، والزلل، ويهديني سواء السبيل.[1]

كما أراد الفضل لأهله

فالاعتراف لأهل العلم بالفضل و المكانة المرموقة، لهو مبدأ إسلامي لقول رسولنا صلى الله عليه وسلم: (لايشكرُ الله من لايشكرُ الناسَ)[2]. وقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً: (العلماء ورثة الأنبياء).[3]

وتأسيسا على هذا وانطلاقا من هذا المبدأ، فلا أقل من تقديم واجب الشكر وأعطره وأجزل الثناء وأكرمه إلى أستاذي العظيم في تواضعه الصادق في نصحه العالم في فكره "شيشيرون العرب".

(الأستاذ الدكتور/ محمود السقا) أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ورئيس مجلس الشعب السابق – على عظيم مجهوده خلال فترة الإشراف على إعداد هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة وأعبائه الجسام – والذي لو اقتصر على مجرد الإشراف على البحث فإن ذلك يكفيني فخراً وشرفاً، ولكنه أفاض عليّ من واسع علمه، وعظيم معرفته، وعمق تفكيره فلم يبخل عليّ بنصيحة ولقد كان لأرائه البناءة وملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة المستمرة الأثر الفعال والفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إخراج هذا البحث إلى النور.

---

(١) د/ محمد يوسف جفني سالم، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن تحت عنوان (الالتزامات والحقوق الناشئة عن حيازة المرهون بالنسبة للراهن والمرتهن في الفقه الإسلامي والقانون المدني) دراسة مقارنة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢/ شكر وتقدير.

(٢) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ، طبعة ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ، المجلد الخامس، ص٢١٢.

(٣) سنن ابي داود، للحافظ أبي داود سليمان ابن الأشعث سنة ٢٠٢هـ مجلد٣-ص٣١٧- المتوفي بالبصرة، سنة ٢٧٥هـ، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون تاريخ.

أسال الله عز وجل أن يديم عليه الصحة، ويمتعه بطول العمر – وجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أقدم ابلغ معانى الشكر والتقدير والعرفان الى الاستاذ الدكتور / **نزيه محمد صادق المهدى** – استاذ ورئيس قسم القانون المدنى – بكلية الحقوق جامعة القاهرة – على مابذله من جهد وما تحمله من عناء فى قراءة هذا البحث ولما اضفاه على من شرف موافقة سيادته على الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة ، اسأل الله ان ينفعنى به وبعلمه ، وان يجزل له العطاء ، ويجزيه عنى وعن طلبه العلم خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور/ **محمود محمد عوض سلامة** – أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية السابق – بكلية الحقوق – جامعة بني سويف

على تشرفه وتفضله بالمشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على عملى المتواضع وعلى ما بذله من جهد وتحمله من عناء فى قراءة هذا البحث ، ولما أضفاه على من شرف موافقة سيادته على الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة – فجزاه الله عنى وعن طلبة العلم خير الجزاء

كما يلزم على أن أتوجه بالشكر وعظيم التقدير إلى (**الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني سالم**) استاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضل سيادته رغم مشاغله العلمية الكثيرة، بقبوله الإشراف على هذا البحث – كمشرف شرعي – ورعايته خطوة بخطوة من مبتدئه إلى منتهاه.

حيث كان يمدني دائماً بتوجيهاته السديدة – والموثرة في مراحل البحث المختلفة، ولقد لقيت منه طوال فترة إعداد البحث رعاية العالم، حيث أفاض عليّ بواسع علمه، و عظيم معرفته و عميق تفكيره، وقدم إلى وقته وعلمه الكثير والكثير. فله وافر الشكر وعظيم التقدير وجازاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

(أسال الله عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع وأن يجعله في ميزان حسناتي).

الباحث

ماجد عبد ربه حامد

((إهداء خاص))

إلى من كان وما زال في قلب كل كلمة من كلمات هذا البحث يعطيني فيه البسمة والامل رغم فراقه الاليم عني "**والدي**" العزيز – وإذ كنت أتمنى من الله عز وجل أن يطيل في عمره ليشهد معى ثمرة كفاحه المشرف طيلة فترة إعداد هذا البحث لكن هذا أمر الله ولارّاد لقضاء الله(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) رحم الله والدي وأموات المسلمين والمسلمات وأدخلهم جميعاً فسيح جناته.

وإلى والدتي أطال الله في عمرها – ووهبها دوام الصحة والعافية وجزاها الله عني خير الجزاء.

إلى زوجتي وشريكة عمري التي شاركتني كفاحاً مشرفاً بما صبرت، وبما تحملت حتى انتهيت من إعداد هذا البحث فجزاها الله عني خير الجزاء.

إلى أبنائي الأعزاء أسال الله عز وجل أن ينبتهم نباتاً حسناً ويجعلهم ذرية صالحة ويرزقهم نعمة الهداية وحب العلم والمعرفة.

إلى أخواتي الأعزاء أسأل الله عز وجل أن يديم عليهم الصحة والعافية ويرزقهم نعمة الهداية.

الباحث

ماجد عبد ربه

المقدمة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا الله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله – اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)[1]

أما بعد .. فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد فلقد عرفت البشرية على مر العصور حضارات عديدة، منها ما أسس على شريعة سماوية محكمة ومنهج رباني (كالحضارة الإسلامية)، ومنها ما أسس على اجتهادات وفلسفات بشرية مستهدية بقدر من الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها وما بقي لديهم من ميراث الأنبياء دون الاعتماد على منهج إلهي ثابت واضح المعالم (كالحضارة الرومانية)، وكان لكل حضارة تشريع خاص بها ونظم قانونية تميزها عن الحضارة الأخرى – والإسلام دين عالميٌ صالح لكل زمان ومكان أرسل الله تعالى رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم لهداية الناس قاطبه، وجعله تعالى خاتم الرسل حيث يقول الحق سبحانه وتعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)[2].

من هنا كانت الشريعة الإسلامية عالمية صالحة لكل زمان ومكان، وتمتعت هذه الشريعة العظيمة بسمات تكفل لها ذلك من شمولية هذا التشريع ومرونته – ولقد جاء القرآن الكريم هذا الكتاب الوافي الشامل لكل أمور المعاملات وغيرها من الأمور التي تهمنا في أمور حياتنا – مبيناً لكل مسائل العقيدة والعبادات بياناً تفصيلياً. أما ما يخص المعاملات وبالأخص نظام(الملكية) فلقد رسم له الحدود والإطار الذي يمارس فيه هذا النظام والذي يستطيع من خلاله المسلمون والكافة في كل زمان ومكان أن يسترشدوا به في أمور حياتهم.

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٢.

(٢) سورة سبأ، آية ٢٨.

ولقد مثل التشريع الإسلامي بهذه الفلسفة إعجازاً يضاف إلى إعجازات الكتاب و السنة هو الإعجاز التشريعي.

أما بالنسبة (للقانون الروماني) والذي نبع من الحضارة الرومانية التي انتهجت فكرة العالمية تحت تأثير الفلسفة اليونانية وخاصة (الفلسفة الرواقية) التي تأثر بها الكثير من أباطرة الرومان، ومن أشهرهم الامبراطور جوستنيان والذى سمى بامبراطور الشرق [1]

وقد هيمنت الإمبراطورية الرومانية في ظل هذه الفلسفة على كثير من بقاع العالم ومنها العالم العربي وربطته بجنوب القارة الأوربية برباط سياسي وحضاري متين استمر ما يقرب من سبعة قرون.

ويعد القانون الرومانى مصدر اعتزاز وفخر لفقهاء القانون الغربين ، ومما اثر عنهم فى ذلك :ان القانون الرومانى هو اعظم تلراث خلفة العالم القديم للعالم الحديث ،ولم يوجد كتاب اثر هذا التاثير العميق فى الحضارة الغربية باستثناء الانجيل مثل مجموعات القانون الرومانى فقد اعطى للقانون الحديث معظم مادتة وشكلة ، وترتيبة وطريقتة واسلوبة .

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية موضوع البحث في أن قضية (الملكية) من القضايا التى نالت قسطاً كبيراً من اهتمام كثير من العلماء والباحثين والكُتّاب في العالم، وقد كانت هذه القضية ولا تزال محوراً للصراع الرئيسي داخل المجتمعات الإنسانية قاطبة خاصة بعد قيام الثورة الصناعية وانتشار المذاهب الفردية والجماعية والتي كثرت حولها الآراء والنظريات وتعددت وجهات النظر واختلف المهتمون بهذا الموضوع اختلافا مثل الذي أصاب الباحثين بخصوصه، فكان بعضهم يعرض النظريات الكلية والدراسات العامة، وبعضهم يعرض وجهة نظره متأثراً بما يتفق مع معتقداته الفلسفية سواء كانت مع الفكر الغربي الفردي أو الفكر الماركسي الجماعي، وكان هذا كله اهتمام بحث موضوع الملكية بكل جوانبه بداية من تعريفه حتى انقضاء هذا الحق.

---

(١) د/ سيد أحمد الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري ص٣٢٧.

مستخلص الرسالة

(مستخلص الرسالة)

لقد كان ومازال نظام الملكية يمثل الهيكل العام الذي يحدد للاقتصاد وجهته وتنظيمه في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمعات قاطبة لذى نجد أن قضية الملكية قد نالت قسطاً كبيراً من اهتمام العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، ولقد كانت قضية الملكية ولا تزال محروراً للصراع الرئيسى داخل المجتمعات الإنسانية قاطبة خصوصاً بعد قيام الثورة الصناعية وانتشار المذاهب الفردية والجماعية، ولقد تعددت وجهات نظر المهتمون بهذا الموضوع اختلافاً كبيراً مثل ذلك الاختلاف الذي أصاب الباحثين بشأنه من قبل، فكان لبعضهم أن يعرض النظريات الكلية والدراسات العامة، وبعضهم يعرض وجهة نظره متأثرا بما يتفق ومعتقداته الفلسفية سواء كانت مع الفكر الفردي أو الفكر المراكسي الجماعي

هذا وبالله التوفيق

الباحث

ماجد عبد ربه حامد

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمود السقا

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

ورئيس قسم الفلسفة بكلية الحقوق

جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني سالم

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق- جامعة القاهرة

فهرس المحتويات

(فهرست المحتويات)

رقم الصفحة

المقدمة: (أهمية الموضوع – سبب اختياره – منهج البحث – خطة البحث) ١

الفصل التمهيدي:

نظرة عامة على نشأة وتطور نظام الملكية والاصول التاريخية لحق الملكية ٦

المبحث الأول: أصالة حق الملكية في الإنسان ومكانته بين الحقوق الأخرى. ٧

المطلب الأول: أصل الملكية. ٨

المطلب الثاني: حب التملك وإصالته في الإنسان ١٠

المطلب الثالث: مكانة حق الملكية بين غيره من الحقوق. ١٦

الفرع الأول: تعريف الحق في اللغة والقانون الروماني والشريعة الإسلامية والقانون المدني. ١٧

الفرع الثاني: أنواع الحقوق و مكانة حق الملكية بينها. ٢٢

المبحث الثاني: نشأة وتطور نظام الملكية والأصول التاريخية لحق الملكية. ٣٢

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام الملكية (الملكية في المجتمعات البشرية القديمة. ٣٤

الفرع الأول: نظام الملكية في عصر الوحشية. ٣٨

الفرع الثاني: نظام الملكية في عصر الهمجية والبربرية. ٤٠

الفرع الثالث: نظام الملكية في عصر المدنية. ٤٢

الفرع الرابع: نظرة عامة على نظام الملكية لدى المجتمعات البدائية. ٤٣

رقم الصفحة

المطلب الثاني: الأصول التاريخية لنظام الملكية لدى الشعوب المختلفة. ٤٨

الفرع الأول: نشاءة وتطور نظام الملكية لدى شعوب الشرق. ٤٩

الفرع الثاني: نشاءة وتطور نظام الملكية لدى شعوب الغرب. ١٠٣

المبحث الثالث: تعريف الملكية في (اللغة والشريعة الإسلامية والقانون) وتميزها عن الأنظمة الأخرى المتشابهة. ١٢٧

المطلب الأول: تعريف الملكية في(اللغة والشريعة الإسلامية و القانوني). ١٢٧

الفرع الأول: تعريف الملكية في اللغة. ١٢٧

الفرع الثاني: تعريف الملكية في الشريعة الإسلامية. ١٢٩

الفرع الثالث: تعريف الملكية في القانون المصري. ١٤٤

المطلب الثاني: حق الملكية والأنظمة المتشابهة. ١٤٩

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي على أسباب الملكية. ١٦٣

المطلب الأول: وثائق تاريخية لتصرفات ناقلة للملكية في العصر الفرعوني ١٦٤

المطلب الثاني: وثائق تاريخية (عقود زواج من العصر الفارسي) ١٨٤

المطلب الثالث: وثائق تاريخية (لعقود زواج وهبة ووصية) من العصر البطلمي ١٨٦

المطلب الرابع: وثائق تاريخية لتصرفات ناقلة للملكية في العصر اليوناني ١٩٢

المبحث الخامس: عالمية الشريعة الاسلامية ومدى توفرها فى القانون الرومانى ١٩٥

رقم الصفحة

المطلب الأول: عالمية الشريعة الإسلامية ١٩٥

المطلب الثاني: القانون الروماني ٢١٤

المطلب الثالث: ٢٢٣

القسم الأول

ماهية حق الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية

رقم الصفحة

تمهيد وتقسيم: ٢٣٢

الباب الأول: التعريف بالقانون الروماني والشريعة الإسلامية ٢٣٤

الفصل الأول: التعريف بالقانون الروماني (نشاءته وخصائصه ومراحل تطوره). ٢٣٤

الفصل الثاني: التعريف بالشريعة الإسلامية (نشاءتها وسماتها). ٢٤٠

الباب الثاني: طبيعة حق الملكية وخصائصها في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٢٤٨

الفصل الأول: طبيعة حق الملكية وخصائصها في القانون الروماني. ٢٤٩

المبحث الأول: طبيعة حق الملكية في القانون الروماني. ٢٤٩

المبحث الثاني: خصائص حق الملكية في القانون الروماني. ٢٥١

الفصل الثاني: طبيعة حق الملكية وخصائصها في الشريعة الإسلامية. ٢٥٣

المبحث الأول: طبيعة حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٥٣

المطلب الأول: أدلة مشروعية الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية من الكتاب والسنة. ٢٥٤

المطلب الثاني: حقيقة الطبيعة المتميزة للملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٥٩

المبحث الثاني: خصائص حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٦٤

رقم الصفحة

المطلب الأول: خصائص الملكية التامة في الشريعة الإسلامية. ٢٦٥

المطلب الثاني: خصائص الملكية الناقصة في الشريعة الإسلامية. ٢٧١

المطلب الثالث: خصائص الملكية الجماعية في الشرعية الإسلامية. ٢٧٥

الباب الثالث: عناصر حق الملكية ووظيفته الفردية والاجتماعية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٢٧٦

الفصل الأول: عناصر حق الملكية و وظيفة الفردية والاجتماعية في القانون الروماني. ٢٧٨

المبحث الأول: عناصر حق الملكية في القانون الروماني. ٢٧٨

المبحث الثاني: الوظيفة الفردية والاجتماعية لحق الملكية في القانون الروماني. ٢٨٠

المطلب الأول: الوظيفة الفردية لحق الملكية. ٢٨٠

المطلب الثاني: الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية فى القانون الرومانى ٢٨٣

الفصل الثاني: عناصر حق الملكية ووظيفته الفردية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية ٢٨٥

المبحث الاول: عناصر حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٨٥

المبحث الثاني: الوظيفة الفردية والاجتماعية لحق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٨٩

المطلب الأول: الوظيفة الفردية لحق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٨٩

رقم الصفحة

المطلب الثاني: الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٢٩٢

المطلب الثالث: الملكية حق ذو وظيفة اجتماعية في الشريعة الإسلامية. ٢٩٩

الباب الرابع: محل الملكية ومداها في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٣٠٥

الفصل الأول: محل الملكية ومداها في القانون الروماني. ٣٠٦

المبحث الأول: محل الملكية في القانون الروماني. ٣٠٧

المطلب الأول: حقيقة المال في القانون الروماني ٣٠٨

المطلب الثاني: ما يجوز تملكه من أموال و ما لا يجوز تملكه منها في القانون الروماني. ٣١٠

المطلب الثالث: تعريف الثروة (الذمة المالية) والحقوق الداخلة فيها. ٣٣١

المبحث الثاني: نطاق (مدى) حق الملكية في القانون الروماني. ٣٣٤

المطلب الأول: العلو والعمق. ٣٣٥

المطلب الثاني: الاستيلاء على الثمار أو ملكية الشيء المتفرع منه. ٣٣٦

الفصل الثاني:محل الملكية ومداها وحكمها الشرعي في الشريعة الإسلامية. ٣٣٧

المبحث الأول: محل حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٣٣٨

المطلب الأول: حقيقة المال في الشريعة الإسلامية ومدى اختلاف الفقهاء حول مالية الأشياء. ٣٤١

رقم الصفحة

المطلب الثاني: انواع المال بالنسبة للقابلية للتملك فى الشريعة الاسلامية ٣٤٩

الفرع الأول: ما لا يجوز تملكه من أشياء في الشريعة الإسلامية. ٣٥٠

الفرع الثاني: ما لا يجوز تملكه من أموال في الشريعة الإسلامية. ٣٥٢

المطلب الثالث: الذمة المالية والحقوق الداخلة فيها في الشريعة الإسلامية. ٣٦٢

المبحث الثاني: مدى (نطاق) الملكية في الشريعة الإسلامية وحكمها الشرعي. ٣٦٤

المطلب الأول: ملكية الشيء بجميع أجزائه – وملكية ملحقات الشيء. ٣٦٥

المطلب الثاني: امتداد حق المالك إلى ملكية العلو والعمق. ٣٦٧

الباب الخامس: أنواع الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٣٧٣

الفصل الأول: أنواع الملكية في القانون الروماني. ٣٧٤

المبحث الأول: الملكية في عصر القانون القديم. ٣٧٦

المبحث الثاني: الملكية في العصر العلمي. ٣٨٠

المطلب الأول: العوامل التي أدت لتعدد صور الملكية في العصر العلمي. ٣٨١

المطلب الثاني: صور الملكية في العصر العلمي. ٣٨٦

الفرع الأول: الملكية الرومانية. ٣٨٧

الفرع الثاني: الملكية البريتورية. ٣٩٠

رقم الصفحة

الفرع الثالث: الملكية الإقليمية. ٣٩٤

الفرع الرابع: الملكية الأجنبية. ٣٩٦

المبحث الثالث: الملكية في عصر الإمبراطورية السفلى. ٣٩٧

الفصل الثاني: أنواع الملكية في الشريعة الإسلامية. ٤٠٠

المبحث الأول: أنواع الملكية عند العرب قبل الإسلام. ٤٠١

المبحث الثاني: أنواع الملكية في الشريعة الإسلامية. ٤٠٨

المطلب الأول: صور الملكية لاعتبار محلها في الشريعة الإسلامية. ٤٠٩

المطلب الثاني: صور الملكية باعتبار صاحبها في الشريعة الإسلامية. ٤٢٦

الفرع الأول: الملكية الخاصة (الفردية) وادلة مشروعيتها والحكمة من إباحتها. ٤٢٧

الفرع الثاني: الملكية العامة (الجماعية) وأدلة مشروعيها والحكمة من إباحتها. ٤٣٤

الفرع الثالث: ملكية الدولة (بيت المال) وأدلة مشروعيتها والحكمة من إباحتها. ٤٤٥

المطلب الثالث: صور الملكية باعتبار صورتها في الشريعة الإسلامية. ٤٥١

الفرع الأول: الملكية المتميزة (المفرزة). ٤٥٢

الفرع الثاني: الملكية الشائعة. ٤٥٣

القسم الثاني

أحكام حق الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية

رقم الصفحة

تمهيد وتقسيم: ٤٥٥

الباب الأول: طرق اكتساب الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٤٥٦

الفصل الأول: اسباب (طرق) اكتساب الملكية في القانون الروماني. ٤٥٧

- عموميات ٤٥٨

المبحث الأول: الطرق المنشئة والناقلة للملكية في القانون الروماني. ٤٦٩

المطلب الأول: الطرق المنشة للملكية في القانون الروماني. ٤٧٢

المطلب الثاني: الطرق الناقلة للملكية في القانون الروماني. ٤٨٤

الفرع الأول: الطرق الاختيارية الناقلة للملكية في القانون الروماني. ٤٨٥

الفرع الثاني: الطرق الإجبارية الناقلة للملكية في القانون الروماني ٤٩٨

المبحث الثاني: آثار قاعدة القوة تنشئ الحق وتحميه في نطاق أسباب اكتساب الملكية في القانون الروماني. ٥١٠

الفصل الثاني: أسباب (طرق) اكتساب الملكية في الشريعة الإسلامية. ٥١٢

- عموميات ٥١٣

المبحث الأول: أسباب (طرق) اكتساب الملكية في الشريعة الإسلامية. ٥١٧

رقم الصفحة

المطلب الأول: أسباب اكتساب الملكية الناقصة في الشريعة الإسلامية. ٥١٨

المطلب الثاني: أسباب اكتساب الملكية التامة في الشريعة الإسلامية. ٥٢٤

الفرع الأول: الأسباب المنشئة للملكية ابتدأ في الشريعة الإسلامية. ٥٢٥

الفرع الثاني: الاسباب الناقلة للملكية في الشريعة الإسلامية ٥٣١

المبحث الثاني: آثار قاعدة القوة تنشئ الحق وتحميه في نطاق أسباب اكتساب الملكية في الشريعة الإسلامية. ٥٣٧

ملاحق الباب الأول. ٥٣٨

الباب الثاني: القيود الواردة على حق الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية. ٥٧١

الفصل الأول: القيود الواردة على حق الملكية في القانون الروماني. ٥٧٢

المبحث الأول: القيود المادية (الطبيعية) المقررة على حق الملكية في القانون الروماني. ٥٧٣

المبحث الثاني: القيود المقررة للصالح العام في القانون الروماني. ٥٧٤

المبحث الثالث: القيود المقررة للمصلحة الخاصة في القانون الروماني. ٥٧٦

المبحث الرابع: القيود المقررة على الأموال المنقولة في القانون الروماني. ٥٧٨

المبحث الخامس: القيود المقررة على الأموال الثابتة (العقارية والأرض الزراعية والمناجم) في القانون الروماني. ٥٧٩

رقم الصفحة

الفصل الثاني: القيود المقررة على حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٥٨٠

المبحث الأول: القيود الواردة على حق الملكية والمقررة للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية. ٥٨١

المطلب الأول: القيود الواردة على حق التملك في الشريعة الإسلامية. ٥٨١

الفرع الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة. ٥٨٢

الفرع الثاني: التأميم وتحديد الملكية. ٥٩٠

المطلب الثاني: القيود الواردة على سلطات المالك للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية. ٥٩٥

الفرع الأول: القيود الواردة على حق التصرف والاستعمال والاستغلال. ٥٩٦

المبحث الثاني: القيود الواردة على حق الملكية والمقررة للمصلحة الخاصة في الشريعة الإسلامية. ٦٠٦

المطلب الأول: القيود الواردة على حق الاستعمال والاستغلال في الشريعة الإسلامية. ٦٠٧

الفرع الأول: عدم تعسف المالك في استعمال حق الملكية في الشريعة الإسلامية. ٦٠٨

الفرع الثاني: عدم مجاوزة المالك مضار الجوار المألوفة. ٦١٤

المطلب الثاني: القيود الواردة على حق التصرف المقررة للمصلحة الخاصة في الشريعة الإسلامية ٦١٧

رقم الصفحة

المطلب الثالث: القيود الناشئة عن التلاصق في الجوار في الشريعة الإسلامية. ٦٢٢

الفرع الأول: وضع الحدود في الشريعة الإسلامية. ٦٢٣

الفرع الثاني: إجبار الجارعلى وضع الحدود في الشريعة الإسلامية. ٦٢٥

المطلب الرابع: القيود الناشئة عن الري والصرف والمرور في الشريعة الإسلامية. ٦٢٦

الفرع الأول: القيود الناشئة عن الري والصرف في الشريعة الإسلامية ٦٢٧

الفرع الثاني: القيود الناشئة عن حق المرور في الشريعة الإسلامية ٦٣٢

الباب الثالث: وسائل حماية حق الملكية والعقوبات المقررة لحمايتها وانقضاء حق الملكية ، في القانون الروماني والشريعة الإسلامية ٦٣٤

الفصل الأول: وسائل حماية الملكية والعقوبات المقررة للاعتداء عليها وانقضاء حق الملكية ، في القانون الروماني ٦٣٥

المبحث الأول: وسائل حماية الملكية الرومانية. ٦٣٧

المطلب الأول: دعوى الاسترداد المدنية ٦٣٨

المطلب الثاني: دعوى الإنكار ٦٤٥

المبحث الثاني: وسائل حماية الملكية البريتورية. ٦٤٧

رقم الصفحة

المبحث الثالث: وسائل حماية الملكية الأجنبية. ٦٥١

المبحث الرابع: وسائل حماية الملكية الإقليمية. ٦٥٢

المبحث الخامس: الجرائم والعقوبات المقررة لحماية حق الملكية في القانون الروماني. ٦٥٣

المبحث السادس: انقضاء حق الملكية في القانون الروماني. ٦٦٢

الفصل الثاني: وسائل حماية الملكية والعقوبات المقررة للاعتداء عليها وانقضاء حق الملكية في الشريعة الإسلامية ٦٦٤

المبحث الأول: وسائل حماية الملكية الخاصة (الفردية) في الشريعة الإسلامية ٦٦٥

المبحث الثاني: وسائل حماية الملكية العامة (الجماعية) في الشريعة الإسلامية. ٦٧٠

المبحث الثالث: انقضاء حق الملكية في الشريعة الاسلامية. ٦٧٢

الباب الرابع: الجانب التطبيقي لحق الملكية في القانون الروماني والشريعة الإسلامية (الرق وملكية الرقيق) ٦٧٤

الفصل الأول: الرق وملكية الرقيق في القانون الروماني ٦٧٥

المبحث الأول: تعريف الرق وأصل مشروعيته وأسبابه في القانون الروماني ٦٧٦

المبحث الثاني: حالة الرقيق الاجتماعية والقانونية وتحسن مركز الرقيق في القانون الروماني ٦٨١

رقم الصفحة

المبحث الثالث: أسباب زوال الرق في القانون الروماني ٦٨٥

الفصل الثاني: الرق وملكية الرقيق في الشريعة الإسلامية ٦٨٧

المبحث الأول: تعريف الرق وأسبابه في الشريعة الإسلامية ٦٨٨

المبحث الثاني: حالة الرقيق الاجتماعية والقانونية في الشريعة الإسلامية ٦٩٠

المبحث الثالث: معاملة الرقيق في الإسلام ٦٩١

المبحث الرابع: طرق العتق في الشريعة الإسلامية ٦٩٢

الخاتمة واهم التوصيات ٦٩٥

المصادر والمراجع ٧١٢

مستخلص الرسالة ٧٤٠

فهرس المحتويات ٧٤١